اسم ما على الحقيقة جواز اشتقاقه من الجزء الاول وللمعنى
على الواحد من الجزءين ثم ان الاول لا يضاف الا الى
ما فوقه يقال اول الاثنين اول الثلثة الى ما لا نهاية والثاني
يضاف الى مثله وما فوقه يقال ثالث الثلاثة ورابع
الخمسة ولا يضاف الى الناقص فلا يقال ثالث اثنين
اذ معناه واحد واقع بعد الاثنين فقط الحادي عشر احد عشر
الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر مثلا ثاني عشر
فيبنى الجزءان من كلا المركبين او حادي واحد عشر لحذف الجزء الاخير
الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله ويعرب الجزء
الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزءان الباقيان
لوجود سببها   ما اسم كان في موضع اخره ولو حذف في
لكان اظهر والاخصر الف ذا بين او ياء كذلك فتح ما قبلها اي الياء
لفظا [illegible] ولزوم فتح ما قبل الالف ونون كسرت لتقييد ذلك
الاسم انه معرب اي مع مدلول مفرده مثله اي مثل ذلك المدلول
في الوحدة والجنس فقط فخرج نحو غلمان فلا يقال
قران لطهر وحيض عند [illegible] الجمهور لعدم الجنسية بخلاف
الزيدين والقمرين لانهما بمعنى المسميين بزيد وقمر حقيقة
او مجازا فيتحقق الجنسية وحذف النون عند الاضافة لانها
كونها جزء من الدال لانه كالتنوين ولا يقتضي خروج المعنى
لان المراد اصل الوضع وجعلها عوضا عن الحركة او التنوين
يقتضي عدم وجودهما الا بعد وجود التركيب مع العامل وليس
كذلك وارجاع ضمير ليفيدا الى الزوائد يقتضي كونها كلمة
لا جزء والمثنى غيرها فان اردت الوقوف على ما هو الحق فارجع
الى صدر

الى صدر الكتاب ولما كان انقلاب الضمة والالف في المثنى من
بحث الصرف لا حاجة اليه في النحو اصلا تركه بخلاف تركيبه يحتاج
اليه في بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف نونه عند
الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب النحو الباحث التغيرات
التركيبية من الاعراب والبناء ويحذف نونه بالاضافة لشبهه
بالتنوين لا لقيامه مقامه لما عرفت ولو ترك قوله وتحذف
التاء خصيان تثنية خصية والييان تثنية الية على خلاف
القياس لشدة الاتصال بحيث لا ينتفع باحدهما بدون الاخر
فكان كالمفرد ويجوز اثبات التاء على القياس لكان انسب لعدم
تعلقه بالنحو   ما اسم ان جعل الزوائد حرف مبني
او لفظا ان حرف معنى ذكر بالوضع على افراد فخرج التثنية واسم الجنس
لانه وضع للماهية فلذا يصدق على الواحد واكثر فلا وجه
لنفي القران كلا اسم جنس واحد بالغاكثر والياكر ومر به جمع
مع عدم وجود خواصه من النسبة والتصغير وعود ضمير المفرد اليه
واما ليس له واحد كذلك كخيل وتراب فليس بجمع بالاتفاق وخرج
اسماء العدد ايضا لانها تدل على احاد واجزاء لا افراد فان افراد
الشيء يلزم صدقه او صدق اصله عليها بخلاف احاده فافراد
العشرة مثلا كل عشرة واحاده كل منها فلذا يدل الاحاد بالافراد
بحروف مفردة ليس المراد به ما ليس بتثنية ولا بجمع للدور وخرج
جمع المذكر بل اما الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا كانعام وا عتباريا
كاناعيم فانعام من حيث دلالته على افراد من نعم جمع ومن
حيث دلالته على ثلثة منه مثلا ماخوذه جملة معدودة وجملة
مفرد لا عيهنا عيم فلذا قيل ان جمع المؤنث لا يصدق على اقل

مخطوطات جامعة الرياض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)